

نتنياهو وإيران

: لم يُخف رئيس وزراء الدولة العبرية المكلف بتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة أولويته في اعتبار إيران التهديد الأبرز لإسرائيل، وهو ما سبق لنتنياهو أن تحدث عنه بإفاضة ضمن حملته الانتخابية مؤكداً أنه لن يسمح بأن «تصبح إيران نووية». تصريحات بدت وكأنها توجي بأن إسرائيل لن تتردد في الدخول في مواجهة عسكرية إذا لزم الأمر لمنع إيران من تحقيق تقدم في برنامجها النووي.

نتنياهو الذي ينتظر أن يشكل حكومة إسرائيلية ينظر كثيرون بتشكك إلى قدرتها على صنع السلام، يبدو أن له أجندة تتعارض مع المناخ السائد ولو نظرياً بعد مجيء الرئيس الأميركي باراك أوباما. هذا التعارض سيعقد المشهد السياسي الشرق أوسطي الذي زاد تعقيداً بعد حرب الدولة العبرية الأخيرة على غزة، تلك الحرب التي أعادت القضية الفلسطينية إلى دائرة الأضواء رغم كل الجهود التي تبذلها دوائر سياسية وإعلامية للتقليل من أهمية هذه المسألة.

التشدد الذي يشير إليه نتنياهو نحو إيران ليس جديداً، فوزيرة الخارجية المنتهية وزارتها ورئيسة حزب «كاديما» تسبيبي ليفني لا تختلف على الإطلاق في موقفها من إيران عن نتنياهو، فأحاديثها مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكذلك بعض الدول العربية كانت تركز على ضرورة الحزم في مواجهة إيران، وخلال توليها وزارة الخارجية كانت الصدمة الإسرائيلية بصدور تقرير مجلس الاستخبارات الأميركية في ديسمبر 2007 والذي تحدث عن إيقاف إيران تطوير الاستخدامات العسكرية لبرنامجها النووي منذ عام 2003، حينها أوفدت حكومة «كاديما» وفداً أميناً ومعه كل الأدلة التي تثبت وفق الدولة العبرية خطأ التقييم الأميركي.

الجدير بالاهتمام في تشدد نتنياهو هو أنه يأتي وسط حديث غير منقطع عن احتمالية بدء حوار بين واشنطن وطهران بعد أن أعلن الرئيس أوباما أنه لا يمانع من الحديث مع طهران دون شروط مسبقة، خطوة لا تبدو أنها تسر الدولة العبرية التي طالما أكد رئيسها شيمون بيريز على ضرورة إبقاء وتشديد العزلة السياسية والاقتصادية على إيران. إن الحديث عن حوار بين طهران وواشنطن من شأنه أن يتأثر كثيراً في ظل تولي نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وهذا التأثير السلبي يعود إلى قلق الإدارة الأميركية الجديدة من تراجع كبير ستشهده مسيرة التسوية السياسية بين الفلسطينيين والدولة العبرية، وتأثير ذلك على علاقات الدولة العبرية مع المحيط العربي الشرق أوسطي. قلق الإدارة الأميركية هذا يدفعها إلى ممارسة ضغوط على حكومة نتنياهو لتقديم بعض التنازلات للفلسطينيين أملاً في تحقيق تسوية شاملة في المنطقة. مثل هذه الضغوط ستواجه بحالة من المساومة على المواقف، وقد يدفع ذلك الدولة العبرية إلى مطالبة واشنطن برفع مستوى التشدد في مسألة الحديث مع طهران، الأمر الذي ستواجهه طهران بتشدد أكثر، وفي المحصلة سيفشل أي حوار بين واشنطن وطهران في كسر حالة العداء بين البلدين، الأمر الذي سينعكس على تغير في لهجة المجتمع الدولي نحو إيران والسير بخطى حثيثة نحو مسار إدامة الضجيج حول البرنامج النووي الإيراني.

الجانب الآخر في التحليل لا يذهب إلى هذا الحد من فقدان الأمل، إذ يتم التركيز على أن الإدارة الأميركية الجديدة لن تسمح لحكومة نتنياهو بتغيير برنامج عملها في منطقة الشرق الأوسط، وتعتمد هذه الرؤية على أن رسائل قد تم إيصالها فعلاً إلى رئيس الوزراء المكلف بالتعاطي إيجابياً مع إدارة أوباما، وإلا فإن الإدارة قد تضطر إلى ممارسة ضغوط كذلك التي قام بها الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون على الحكومة الإسرائيلية للتوقيع على اتفاقية «وادي ريفر» في أكتوبر 1998 والتي انسحب الجيش الإسرائيلي بموجبها من 13% من أراضي الضفة الغربية بعد رفض مباشر من قبل بنيامين نتنياهو رئيس وزراء الدولة العبرية آنذاك.

إن مقدار ما يمكن أن يحققه تشدد نتنياهو نحو إيران سيرتبط بمدى قناعة المجتمع الدولي وعلى رأسه واشنطن بجدوى الاشتباك مع إيران الآن مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية التي أخذت تنهش بشدة حتى اقتصاد الدولة العبرية، وكذلك الأزمات المترتبة على أزمة الطاقة في أوروبا، والأهم من ذلك هو بقاء مناطق صراع متفجرة سواء في أفغانستان والخبشية من تراجع أمني وسياسي في العراق قبل الاستفتاء القادم على الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن.

أخيراً إن العزلة التي قد تواجهها إسرائيل بسبب التجاوزات الكبيرة للجيش الإسرائيلي ضد المدنيين قد تخلق تحدياً لنتنياهو يقلل من فعالية خطابه المتشدد نحو إيران، لا سيما إذا ما أظهرت إيران مرونة جديدة في التعامل مع أوروبا وأميركا في الملفات العالقة وعلى رأسها الملف النووي.

mahjoob@mzweiri.com